مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.534
13 February 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والثلاثين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هندريك واغنميكرز (هولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٣٤ لمؤتمر نزع السلاح . ويعتذر الرئيس عن تأخره بسبب اشتراكه في مشاورات جارية . سيواصل المؤتمر ، وفقا لبرنامج أعماله ، الاصغاء الى البيانات العامة ، وكذلك معالجة عدد من المسائل التنظيمية . بيد أنه طبقا للمادة ٣٠ من نظامه الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

وعند انتهاء قائمة المتحدثين ، سأعلن رفع الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر للنظر في طلبات الاشتراك المقدمة من الدول غير الاعضاء في المؤتمر . وسنستأنف هذه الجلسة العامة فيما بعد لمواصلة نظرنا في هذا الموضوع .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثل فرنسا ، السفير موريل الذي سيتحدث بوصفه رئيسا للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ليعرض تقرير هذه اللجنة ، وممثل رومانيا أيضا .

أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير موريل من فرنسا ليعرض تقرير اللجنة المخصصة الذي عمم اليوم بوصفه الوثيقة CD/961 .

السيد موريل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، قبل أن أعرض تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، بشأن نتائج أعمالها في فترة ما بين الدورتين ، اسمحوا لي باسم بلدي أن اهنئكم على توليكم مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر شباط/فبراير . إن اتساع المشاورات التي اجريتموها بالفعل من أجل ضمان بداية سهلة لأعمالنا ، وبيان وزير خارجيتكم السيد فان دين برويك هنا أيضا في الجلسة الافتتاحية باعادة تأكيد التزام هولندا لصالح نزع السلاح ، دليل على اننا لا نستأنف أعمالنا استئنافا روتينيا ، ولا يسعني باسم بلدي إلا أن أوجه اليكم الشكر على ذلك . واسمحوا لي في الوقت نفسه أن أوجه الشكر إلى السفير الغالي بن هيما من المغرب لقيامه على نحو فعال جدا برئاسة المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس الذي اتسم بنشاط كبير .

وأود أيضا أن أرحب بحضور عديد من الزملاء بين ظهرانينا وهم: السفير اندريا نفروتو كمبيازر من ايطاليا ، والسفير هو جي تونغ من الصين ، والسفير ميتسورو دونوواكي من اليابان ، والسفير روبرتو غارسيا موريتان من الارجنتين ، والسفير خوسيه بيريز نوفوا من كوبا ، والسفير ستيفن ليدوغار من الولايات المتحدة الامريكية ، والسفير جيرالد شانون من كندا ، والسفير هوراشيو ارتياغا من فنزويلا ، والسفير ميغيل مارين بوش من المكسيك . فأهلا بهم في محفلنا هذا وأؤكد لهم أن وفدي

سيتعاون معهم تعاونا نشطا جدا . ويقترن بهذه التغيرات ، التوديع على أمل اللقاء مع أطيب الأمنيات لمن سبقوهم من السفراء الذين غادروا جنيف مؤخرا: وهم السفير تايلهاردات ، والسفير مارشان ، والسفير فريدرسدورف ، والسفير غارسيا روبليز . وكيف ندع هذه الفرصة تفوت دون أن نعبّر عما ندين به لدون الفونسو الذي طالما أسهم في تشكيل شخصية مؤتمر نزع السلاح والذي أوضح لنا هنا في جنيف خلال أكثر من عشر سنوات كيف يمكن أن يكون نزع السلاح التزاما عزيزا وبعدا من أبعاد النزعة الانسانية المعاصرة على السواء؟

واسمحوا لي أخيرا أن أعرب لامانة مؤتمر نزع السلاح باسم الوفد الفرنسي وبالاصالة عن نفسي عما أصابنا من حزن عميق لدى علمنا بالوفاة المفاجئة للآنسة آني ريبوزي التي كان وجودها الفعال والوضاء في الطابق السادس بقصر الأمم يسهم ، في حسن سير أعمالنا دون أن نعلم دائما كل العلم بهذا الاسهام .

حسبما اتفق أثناء الجلسة الأخيرة من الجزء الصيفي من دورة المؤتمر ، نظمت اللجنة المخصصة مشاورات مفتوحة للجميع في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم نظمت دورة لمدة محدودة خلال الفترة من ١١ كانون الثاني/يناير الى ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأدت الأعمال الى اعداد صياغة جديدة "للنص المتجدد" (CD/961) الذي أتشرف بتقديمه اليوم .وقبل أن أدلي ببعض الأفكار في نهاية عام من رئاستي للجنة ، أود أن أعلق على نتائج فترة ما بين الدورتين هذه متناولا النتيجة بعد الأخرى ، فهذه الفترة كانت مفيدة جدا إذ أنها أتاحت لنا ، وفقا للأسلوب المتبع ، وضع اللمسات الأخيرة لأعمال بدأت بالفعل أثناء الدورة ذاتها ، وهكذا تم إعداد ست وثائق جديدة أو معدلة منذ التقرير السابق .

أولا ، البروتوكول الخاص باجراءات التفتيش: فالاتفاق على نص جديد - الذي يحل من الآن فصاعدا في الصيغة الجديدة للنص "المتجدد" محل "التوجيهات الخاصة بهيئة التفتيش الدولية" السابقة - يتوج سنوات عديدة من الأعمال المكثفة التي جرت بالقيادة القديرة من رؤساء الأفرقة المتعاقبين ، وفي هذه السنة بوجه خاص تحت رئاسة السيد روديغر لوديكنغ رئيس الفريق ١ ، وبمعاونة نشطة جدا من عديد من الوفود . وكان هذا الالتزام مشروعا بمراعاة ضرورة تحقيق الهدف المبتغى أي اعداد أحد الصكوك الأساسية لمشروع الاتفاقية ، ألا وهو الصك المتعلق بالتحقق . ويمكنني القول دون مبالغة إن هذا النص الجديد يمثل أحد المنجزات الهامة لدورة عام ١٩٨٩ حتى وان كان غير تام أو غير كامل . فقد توفر لدينا الآن مخطط لمدونة تنظّم التدابير العملية للتفتيش ، والسلوك المحدد للمفتشين من حيث حقوقهم وواجباتهم كما تنظمه التزامات الدول . وتتيح لنا صيغة المدونة المعتمدة التمييز بدقة بين الأحكام العامة فيما

يتعلق باجراءات التفتيش والجوانب الخاصة الكامنة في مختلف أنواع التفتيش .ففيما يتعلق بالأولى ، وهي الاحكام العامة ، يقدم النص الجديد عناصر لا تقدّر بثمن فيما يتعلق بالتعاريف كما يقدّم على نحو أعم عرضا أكثر تنظيما تبعا للمراحل المتعاقبة للتفتيش . وفيما يتعلق بعمليات التفتيش الروتيني ، أضيفت إيضاحات هامة بشأن استخدام نظم المراقبة المستمرة .

وأتاح لنا النص بشأن التفتيش بإخطار مسبق من ناحية أخرى تطوير مفهوم الوصول المنضبط ، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات السرية وتحديد الخطوط العامة لدور المراقب الذي تقوم به الدولة الطالبة . وأخيرا هناك بضعة عناصر أساسية ستفيد في دراسة تالية لهذه المسألة قد أدرجت في الإجراءات التي تتخذ في حالة استعمال مزعوم للأسلحة الكيميائية .

وثانيا ، ان الشروط النهائية أمكن استكمالها بالمادة الرابعة عشرة ، بشأن المدة والانسحاب ، والمادة الثامنة عشرة بشأن إيداع صكوك التصديق والانضمام ، والمادة العشرين بشأن اللغات والنصوص الصحيحة ، وبذا يكتمل الهيكل الإجمالي للاتفاقية حسبما يظهر في التذييل الأول للتقرير . وهكذا وصلت اللجنة بفضل السيد محمد جمعة رئيس الفريق ٣ إلى خاتمة ناجحة ، للعمل المعقد الذي بدأ على أساس نتائج المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة السفير سويكا خلال دورة عام ١٩٨٨ وهي نتائج وضعت بمختلف النصوص ولم تلزم الوفود . وعلينا الآن استئناف العمل بشأن تلك الأمور الباقية في التذييل الثاني ألا وهي المادة الثانية عشرة بشأن الاتفاقات الدولية التي تم تحسين عرضها ، والمادة الثالثة عشرة بشأن التعديلات التي وضعت أثناء هذه الدورة ، وشتى المسائل التي لم توضع حتى الآن في شكل مواد وهي تسوية النزاعات ، والتحفظات ، ووضع المضافات ، وفوق كل شيء العقوبات .

وثالثا ، فيما يتعلق بالمجلس العلمي الاستشاري ، أتاحت لنا الأعمال المكثفة التي قام بها رئيس الفريق ٣ ،السيد راكش سود ، أن نحدد في المادة الثامنة مع اعتبار الشواغل المشروعة لمختلف الوفود ، البنية العامة لهذه الهيئة التي وضع مخططها بالفعل أثناء الدورة . ونسلم جميعا ، فيما يبدو لي - وتطور المفاوضات كفيل بتأكيد ذلك - بضرورة الاستعانة بطريقة ملائمة بكفاءات ممثلي المجتمع العلمي الدولي من أجل مواءمة الاتفاقية المقبلة مع تطور العلم والتكنولوجيا المتزايد باطراد . ولكن يهمّنا أيضا أن نتفادى مخاطر التداخل بين هذه الهيئة الفرعية الجديدة وعمل النظام المؤسسي الثلاثي الأطراف الذي أنشأته الاتفاقية . ولذا اتُخذ مسعى يتسم بالحذر أدى إلى الترتيب المتوازن الوارد وصفه في مشروع الاتفاقية: وهو أن يكون دور المجلس العلمي استشاريا دون أن يقلل من أهميته ، وربط هذه الهيئة بمؤتمر الدول

الأطراف علما بأن المجلس سيقوم بالعمل في تعاون وثيق مع المدير العام . فتوضيح هذه المفاهيم الاساسية الذي تحقق الآن ينبغي أن يتيح لنا التقدم مستقبلا في العمل الذي ما زال يتعين علينا إنجازه في الوقت المناسب بشأن ولاية المجلس وتنظيمه وكيفية أدائه العملي .

ورابعا ، وبفضل روح الوفاق الكريمة من جانب الوفود ، تسنى لرئيس الفريق ٤ ، السيد يوهان مولاندر ، أولا أن ينجز بنجاح تنقيحا جوهريا للمرفق الاول بالمادة السادسة ، الذي أصبح بنصه الجديد الخالي تقريبا من الاقواس المربعة ، معبرا عن اتفاق جميع الوفود على الشروط المعينة التي تحكم الإنتاج المحدود للمواد المحظورة في هذا الجدول . وهكذا تم إلى حدّ بعيد جدا إيضاح النظام الذي يطبق على المنتجات الكيميائية الواردة في الجدول الاول . فأتاح لنا هذا التنقيح أولا التحديد الصحيح لإطار عمليات الصنع المصرح بها ، مع إمكانية التركيب لاغراض الحماية في مختبر غير المعامل الصغيرة الحجم . وتمت أيضا الموافقة على انه من غير المستصوب السعي لمراقبة المعامل التي تقوم بتركيب أقل من ١٠٠ غرام سنويا من هذه المنتجات ، الامر الذي يسهّل عملية التحقق إلى حد كبير ويتيح لنا المحافظة على طابع السرية اللازم لمعامل تقوم بأبحاث لاغراض طبية أو صيدلية .

وقد تسنى للفريق ٤ أيضا أن يكرس جلساته الاخيرة في كانون الثاني/يناير لطرائق تنقيح جداول المواد والمبادئ التوجيهية لهذه الجداول . وعمل هذا الفريق انطلاقا من الاقتراحات التي قدمت أثناء الجزء الصيفي من الدورة ومن وثيقة أولى بشأن المشكلات العامة اقترحت في كانون الاول/ديسمبر . وكانت المناقشة مشوّقة بشكل خاص لأنها انصبت على نقطة أساسية لم تدرس حتى الآن دراسة كافية الا وهي تسهيل عمل الجهاز الفني للاتفاقية بعد دخولها حيز النفاذ . وانصبت المناقشة بصفة أساسية على طرائق اتخاذ القرار . وأدت إلى نص جديد أدرج في المرفق الخاص بالمنتجات الكيميائية .

فبالنسبة للجداول تقترح هذه الوثيقة اجراء تقييم لاقتراح قيام المجلس التنفيذي بالتنقيح ، إلى جانب تقديم توصية إلى الدول الاطراف . ويمكن عندئذ الحصول على موافقة هذه الدول إما ضمنا أو بعد موافقة رسمية من جانب اغلبية لم تحدّد بعد من الدول . وفي حالة عدم هذه الموافقة ، يمكن أن يقدم الاقتراح عندئذ إلى مؤتمر الدول الاطراف ، إما في دورة عادية أو في دورة استثنائية .أما بالنسبة للمبادئ التوجيهية ، فإن الالية المتخذة التي تتسم بمزيد من التقييد ، تنص على تقييم مبدئي يقوم به المجلس التنفيذي يعقبه تقديم توصية إلى الدول الاطراف ، أما القرار فيتعين أن يتخذه على أية حال مؤتمر الدول الاطراف .

وخامسا يجب في استعراض أعمال الأفرقة خلال فترة ما بين الدورتين ، أن أعيد إلى الاذهان أنه تم في آب/أغسطس الماضي الاتفاق على أن تجرى داخل الفريق ٥ معالجة مسالة الامن أثناء فترة التدمير وهي مسالة هامة جدا . وقد تبيّن من المشاورات التي بدأها رئيس هذا الفريق الدكتور والتر كروتش عند استئناف جلسات ما بين الدورتين ، أنه نتيجة لعدم توفر الوثيقة التي كانت منتظرة من البلدين اللذين أعلنا امتلاكهما لأسلحة كيميائية ، فإن شروط القيام بعمل مفيد بشأن هذا الموضوع لم يتم الوفاء بها بعد . غير أنه يتعين عليّ أيضا أن أشير إلى أن التطورات التي حدثت في الشهور الأخيرة ، وبوجه خاص في الأيام الأخيرة ، أكدت أن هذا التمهيد الضروري للعمل الثنائي والذي كانت تنتظره اللجنة بفارغ الصبر ، تمهيد يجري على قدم وساق . ومن ثم يقع على عاتق اللجنة أن تستأنف هذا العام وعلى أسس جديدة النظر المتعمق في هذه المسالة التي تهم جميع الوفود . كما أود أن أشير إلى أنه حدث قرب ختام فترة ما بين الدورتين أن حذفت عدة أقواس وحواشي رئيسية متعلقة بالمادتين الرابعة (الأسلحة الكيميائية) والخامسة (مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية) ، مما سيسهل استئناف أعمال اللجنة بشأن هذا الموضوع .

وسادسا ، فيما يتعلق بالتفتيش بالتحدي ، فقد استمر العمل حتى الأيام الأخيرة من فترة ما بين الدورتين من أجل وضع الصيغة النهائية الملائمة للوثيقة التي كان يجرى اعدادها طوال السنة بشأن هذه المسالة لكي يتسنى تحديد العناصر الاساسية التي يتعين إدراجها في الجزء الثاني من المادة التاسعة ، من مشروع الاتفاقية . وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من هذا النص ، رئي أنه من السابق لأوانه إلى حد ما توضيح مفاهيم التدابير البديلة والوصول المنضبط . أما فيما يتعلق بالفقرة ٦ ، فإن المناقشة التي استؤنفت على أساس الصيغة التي وضعت في كانون الاول/ديسمبر ، أتاحت لنا على النقيض إثر تبادل هام ومثمر للآراء ، تحديد جانبين من المرحلة الختامية للنظر في التقرير بعد إتمام التفتيش بالمعنى المحدد للكلمة ، ألا وهما إبلاغ الأطراف والمجلس التنفيذي ، وكذلك الدور الذي يمكن إسناده إلى هذا المجلس . ومع ذلك لم يمكن حسم كل شيء بجرّة قلم ، وقد أتيحت لي الفرصة لأن أشدد في نهاية عملنا إذا صح لي أن أقول ذلك ، على أنه لم يتسن حتى الآن اتخاذ قرار فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات . لكنني أرى أن التسلسل الجديد الوارد في الفقرة ٦ ، مثله مثل النص بمجمله ، يتيح إطارا سليما للتفكير فيما يلي ذلك ، وربما يكون بداية للتوفيق بين مختلف وجهات النظر بشأن الدور الذي ينبغي إسناده إلى الدولة الطالبة وإلى الدولة المطلوب منها وإلى أجهزة الاتفاقية .

وفيما يتعلق بالمكان الملائم لهذا النص اتفق في النهاية على ادراجه في التذييل الثاني فهو نص تمخضت عنه مشاورات جرت مع كافة الوفود ، وأصبح من الآن يحلّ

محل النص السابق الذي أعده السفير إيكيوس رئيس اللجنة المخصصة في عام ١٩٨٧ ، واستكمل في عام ١٩٨٨ ، وهو نص كان يمثل تحت مسؤوليته وحده أول تعبير عن مختلف وجهات النظر . ويتبين بوضوح من تمهيد ورد في مقدمة الوثيقة الجديدة وكذلك من مختلف الحواشي أن هذه خطوة إلى الأمام علينا متابعتها في سياق العمل الجاري ، ألا وهو تنقيح الجزء الثاني من المادة التاسعة . ونظرا لأهمية هذا الإجراء الذي تتفق جميع الوفود على اعتباره بمثابة الركن الأساسي في نظام التحقق بمقتضى الاتفاقية المقبلة ، أستميح لنفسي أن أوكد أن هذه مهمة ملحّة .

سابعا ، وأخيرا أود أن أشير إلى أن اللجنة استفادت خلال فترة ما بين الدورتين من العمل المكثف للغاية من جانب الفريق التقني المعني بإعداد المكوك الذي أنشئ في حزيران/يونيه الماضي وتولى رئاسته الدكتور مارجتا راوتيو . ونظرا لأن هذا العمل لا يشكل جزءا مباشرا من المفاوضات ، فقد بدا من الأفضل عدم إدراج التقرير النهائي لهذا الفريق . وقد جرى توزيعه في ٢٢ كانون الثاني/يناير الماضي باعتباره الوثيقة CD/CW/WP.272 . غير أن عناصره الرئيسية مذكورة في الفقرة ٧ من الجزء التمهيدي من النص "المتجدّد" ، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن هذه القائمة المنهجية الأولى بالوسائل والإجراءات التقنية والعلمية اللازمة لحسن تنفيذ الاتفاقية كانت مصدر استنارة كبيرة لجميع الوفود . إذ يقدم هذا التقرير صورة أولى شاملة ويحدّد مسالك البحث بالنسبة للخبراء . وأتاح عمل الفريق أيضا التعرّف على مختلف التعديلات التقنية اللازمة للتوصل إلى إجراءات أكثر تماسكا . كما أتاح لنا بشكل أعم تقدير مدى تزايد حاجة اللجنة إلى مساندة الخبراء لها من أجل القيام منذ الآن بالتحضير للتنفيذ العملي السلس للاتفاقية المقبلة .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أختم هذه السنة من رئاستي للجنة بتقديم بعض الملاحظات الشخصية . وأقول بادئ ذي بدء إنها كانت تجربة أخّاذة خضتها خلال سنة استثنائية من نواح عدة وفي الكثير من المجالات بالطبع ، ولكنها فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية تميزت أيضا بسلسلة مرموقة من المبادرات الحاسمة التي لا أراني بحاجة الى التذكير بها هنا . ودون أن يجتذب الانظار ، كان التعجيل في المفاوضات في اطار مؤتمر نزع السلاح جزءا لا يتجزأ من هذه السلسلة التي لم يسبق لها مثيل ، والتي أبرزت الأهمية المتزايدة التي يوليها المجتمع الدولي الى نزع السلاح في ميدان الأسلحة الكيميائية . ومما قد يؤسف له هو عدم التمكن في هذه الدورة من انجاز المهمة التي عهد بها الينا ، ولكن يجب علينا أن نقدّر حق القدر المعنى المقصود بالانجاز . فخيبة الآمال في تقدّم سريع حاسم يحل بجرّة قلم "المشاكل المعلقة" ، لا تتوافق تماما مع ما يبقى علينا انجازه . وأرى بالاحرى ، ولو اضطرني الأمر الى استخدام استعارة من الميدان

الاستراتيجي ، أن الجبهة بكاملها قد تحركت وأننا سننجح في ابرام الاتفاقية اذا عالجناها باعتبارها كلاً متكاملا متماسكا .

واعتقد بالتحديد اننا ، بعد سنة من العمل المكثف على جميع جوانب الاتفاقية ، نستطيع بل من واجبنا ابتداء من الآن ، أن نعتبر الاتفاقية كلاً قد بدأ بالفعل في التماسك والتوازن . وعلى هذا الاساس ذاته ، يمكن بطريقة ما تحديد ما يتبقى علينا عمله بالنسبة للكل الذي سبق بناؤه ؛ فاذا اتبعنا طريقة الاستنتاج هذه يكون في مقدورنا عندها ان نتبين على نحو أفضل ، أهم المجالات التي ينبغي اتخاذ قرارات فعلية بشأنها .

فهل يقودنا ذلك الى القول بأن اختتام المفاوضات لم يعد متوقفا الا على بعض القرارات السياسية؟ ليس هذا ما أنا مقتنع به . فتجربة الدورة التي شارفت على نهايتها ، تجعلني أقول ولو اقتضى ذلك مني تكرار القول ، إنه لا يمكن فصل السياسة عن المسائل التقنية فصلا تاما . ويجب علينا بلا شك تجنب أي خوض في متاهات الرغبة في بلوغ الكمال ، أو الاعتبارات الثانوية ؛ ولكن يجب علينا أيضا تجنب الاعتقاد باننا نستطيع ايجاد "معين" ما للتغلب على الصعوبات الحقيقية . ومع ذلك يتيح المنهج الذي قمنا معا باعداده شيئا فشيئا خلال هذه السنة ، اتجاهين متكاملين يثيران الاهتمام بالنسبة للمرحلة الاخيرة من أعمالنا ؛ فصحيح أنه لا يمكن في الواقع تسوية المسائل الرئيسية تسوية حقيقية الا من خلال القيام بعمل معمق حيث تجد الدقة في العمل المسمى عملا تقنيا ، محلا لها بالضرورة ، لكن الصحيح بالمثل هو أن عددا معينا من المسائل التقنية الاخرى المرتبطة بتسهيل تطبيق الاتفاقية يمكن ، بموافقة جميع الوفود ، أن يفصل عن المفاوضات بمعناها الصحيح وأن يسوى خارجها في نفس الوقت دون أن يرجأ البت فيه الى وقت لاحق .

وقد أدركنا على نحو أفضل ، خلال هذه الدورة ، الى أي مدى يجب أن تكون الاتفاقية عالمية وتستفيد بالتالي من انضمام جميع الدول إليها ، مع افساح المجال بادئ ذي بدء أمام جميع الدول الراغبة في الاسهام في المفاوضات ، لتشترك فيها . وقد نتج توسيع عمل المفاوضات هذا ، في الوقت ذاته ، عن اشتراك وفود البلدان الاعضاء على نحو أكثر فعالية ، وعن اسهام عدد أكبر وأكثر تمثيلا من وفود البلدان غير الاعضاء وقد برزت عادات جديدة في العمل ، بيد أنه يمكن بالتأكيد الذهاب الى أبعد من ذلك في هذا الاتجاه .

والفرصة سانحة أيضا للتنويه بدور اولئك الذين أسميهم "المتحدثين الجدد" من الوفود ، والذين يأتوننا ، دون أن يشاركوا مباشرة في المفاوضات ، بعناصر أساسية ،

سواء كانت في المقام الاول طبعا ، خبراء من الصناعة ، الذين نشأ بيننا وبينهم اليوم حوار غير رسمي لكنه دائم ، والذين يعتبر اشتراكهم الرائع في عمليات التفتيش الاختبارية تجسيدا مسبقا لسير الاتفاقية ، أو بالاوساط العلمية التي بات اسهامها الذي لا غنى عنه ، موضع تقدير أفضل اليوم ، او بالصحافة او المنظمات غير الحكومية او بالبرلمانيين الذين سيكونون في الوقت ذاته حكمنا ونظراءنا في كل ما يتعلق بالنظام القضائي على الصعيد الوطني . فهذا السرد الموجز لهذا العديد من الشركاء الذين سيزداد دورهم تصاعدا في هذه المرحلة النهائية من أعمالنا ، يحدو بي إلى التشديد على المدى الذي ينبغي أن تبلغه اللجنة الخاصة المعنية بالاسلحة الكيميائية الى جانب متابعتها عملها اليومي بلا هوادة ، في تقدير مسؤوليتها الجماعية حيال الاتفاقية . وكلما بدت الاتفاقية كلاّ يقترب من مرحلة الانجاز ، وهي أكثر اكتمالا مما يبدو لأول وهلة ، كلما كان علينا ان نستعد لبذل جهود متضافرة للوصول بها الى بر التنفيذ الكامل . وتتفق الوفود جميعها على ان مهلة سنة تقريبا تلزمنا لانجاز ذلك اذا استمرت بالطبع هذه القوة الدافعة . ولما لم يعد الجدول الزمني موضوع نقاش ، بقي علينا أن نقيس ، بوعي سياسي جدا ، ناهيك عن وعي أخلاقي ، ما يترتب على كل هذا من تبعات بالنسبة لنا هنا في جنيف وبالنسبة لحكوماتنا . وقد حان الوقت لنقول مع بليز باسكال : "ها نحن ملتزمون التزاما صارما بمهمة شاقة" .

ويبقى لي سيدي الرئيس ، أن أشكر جميع الوفود على ما قدمته من عون حافز طوال هذه الدورة ، وعلى استعدادهم الباهر للتعاون ، وعلى التشجيع الذي أحاطتني به والذي ساعدني كثيرا . وأود أن أتوجه بالشكر بنوع خاص الى وفود المكتب الموسع ولا سيما وفود المنسقين من المملكة المتحدة والسويد وبولندا ، الذين كانوا شركائي في العمل اليومي . وأتوجه بامتناني الى رؤساء الافرقة الخمسة ، وهم: روديجر لوديكنغ ومحمد جمعة وراكش سود وجوهان مولاندير ووالتر كروتش ، وقد صاروا رفقاء وأصدقاء حقيقيين ، وكذلك الدكتور روتيو . واسمحوا لي أيضا أن أشكر على الملأ أعضاء أمانة اللجنة الخاصة ، وهم: السيد عبد القادر بن اسماعيل أمين اللجنة ، والآنسة انياس ماركايو والسيد ميكاييل كاسندرا والآنسة شيريل داربي ، الذين أخذت الاتفاقية بفضلهم تتجسد يوما بعد يوم ؛ واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لإخلاصهم المثالي . وأتوجه بالشكر والتقدير بالمثل إلى المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين والمسؤولين عن القاعات . وليسمح لي أخيرا أن أعرب عن كامل امتناني لأعضاء الوفد الفرنسي جميعهم ، وهم: اوليفييه دي لا بوم وبيير كانون ومارك فينو وميشيل بوشبادا وماري تريز ديبوا ومليكة شنيتي . فكل ما أنجزناه هنا في القصر وفي فيلا ارمو قمنا به معا في مناخ تسوده روح الفريق الحقيقية التي لا شيء ممكن بدونها .

وقد حان الوقت اذن سيدي الرئيس ، لأوجه أحر تمنياتي بالنجاح إلى رئيس اللجنة الخاصة لهذه الدورة ، السفير إلتنيوس . وتتلخص تمنياتي في بضع كلمات تعبر عن ذاتها بذاتها وهي: الاستمرارية والخبرة والكفاءة والدقة والطموح . فها هو مصير اتفاقيتنا في أيدٍ أمينة .

الرئيس: أشكر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأسلحة الكيميائية على تقديمه تقرير اللجنة الخاصة وللعبارات الودية التي تلطّف بها على الرئيس . وأود أن أعرب للسفير موريل عن تقديرنا العميق للطريقة الرائعة التي انتهجها في الاضطلاع بمسؤولياته كرئيس للجنة الخاصة ، فهي على حد قوله "تجربة أخّاذة" . وقد أسهمت مهارته الدبلوماسية وخبرته وتفانيه اسهاما كبيرا في دفع عمل تلك الهيئة الفرعية الى الأمام ؛ وأود أن أعرب عن تهانينا له على التقدم الذي تحقق منذ تعيينه رئيسا للجنة الخاصة .

وكما تعلمون ينبغي ان يعتمد المؤتمر هذا التقرير ، وأود الاقتراح بأن نبدأ بذلك في جلستنا العامة المنْعقدة يوم الثلاثاء في ٢٠ شباط/فبراير ، وفقا للتقليد المتبع في المؤتمر عند تناول تقارير الهيئات الفرعية .

وأعطي الكلمة الآن الى ممثل رومانيا السيد شيريلا .

السيد شيريلا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي اولا سيدي الرئيس أن أعبر لكم عن مدى اغتباط الوفد الروماني بتبوئكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال هذا الشهر الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة لاطلاق اعمال الدورة هذه السنة . ومن دواعي ازدياد سرورنا أنكم تمثلون هولندا ، الدولة التي تجمعها برومانيا علاقات ترجع الى عهد بعيد ؛ وهي علاقات نأمل تعزيزها اليوم وتوسيعها اكثر فأكثر . واننا لواثقون انكم ستحسنون توجيه جهودنا بحكمة وكفاءة . ونتوجه في الوقت ذاته بأحر التهاني إلى السفير بن هيما سفير المغرب على الكفاءة والعزم اللذين تميزت بهما قيادته لأعمال المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ والفترة ما بين الدورتين . ونرحب ترحيبا حارا بالممثلين الموقرين الذي اضطلعوا مؤخرا بمسؤولية رئاسة وفد بلادهم وهم: السفير نيغروتو كمبياسو من ايطاليا والسفير بيريز نوفوا من كوبا والسفير هو زي تونغ من الصين والسفير دونوواكي من اليابان والسفير شانون من كندا والسفير غارسيا موريتان من الأرجنتين والسفير أرتيغا من فنزويلا والسفير لودوغار من الولايات المتحدة الامريكية والسفير مارين بوش من المكسيك . ونود أن نعرب عن الترحيب بهم والتأكيد لهم بأنهم سيلقون تعاوننا الكامل . واسمحوا لي أن أضم صوتي باسم وفد بلادي الى جميع الأصوات التي سبق وعبرت عن تعازيها القلبية لفقد الآنسة آني ريبوزي العضو في امانة المؤتمر .

يبدأ مؤتمر نزع السلاح اعماله هذه السنة في اطار تبدو فيه الفرص والتطلعات مؤاتية بوجه خاص . وهناك أمر يبدو أن آمال المجتمع الدولي وجهوده على السواء تنصب عليه بصورة متزايدة ، وهو يكمن غالبا في الرأي القائل بان المناخ السياسي العام يشجع على تخفيف المواجهات العسكرية وعلى توطيد السلم والاستقرار .

وفي رسالة وجهها أمين عام الامم المتحدة الى المؤتمر ، مردّدا فيها آراء العديد من الزعماء السياسيين ، ذكر من بين العوامل التي تصب في الاتجاه ذاته ، وقائع واتجاهات مثل التقارب بين الشرق والغرب والتطور في الاتجاه الى تسوية النزاعات في أجزاء مختلفة من العالم والتغيرات السياسية المهمة التي حصلت في اوروبا وفي غيرها من مناطق العالم ، واشتراك الامم المتحدة في ايجاد الحلول للمشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم .

ويقول المحللون إن سنة ١٩٨٩ ربما كانت اهم سنة في التاريخ المعاصر . اما فيما يتعلق ببلدي ، فيقال عندنا ان سنة ١٩٨٩ كانت سنة رومانيا المقدسة . وهذا بالطبع لا يعني اغفال التطورات والتغيرات التي حصلت بشكل عام في اوروبا وفي العالم ، ولا يعني التقليل من شانها باية حال .

وكما لا يخفاكم ، بدأت رومانيا ، في أعقاب انتصار الثورة والقضاء على الديكتاتورية في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تسلك طريقا جديدا كل الجدة . فقد تم منذ البداية ، وضع المبدأ الارشادي الذي ينبغي ان تهتدي به أية برامج عمل الحكومة الرومانية ، وهو تعزيز السياسة الداخلية والخارجية وفقا لحاجات الانسان ومصالحه ، واحترام حقوق الانسان احتراما كاملا ، والوفاء بالالتزامات الدولية التي ارتضتها رومانيا . ولا شك ان الامور لن تكون بالضرورة سهلة لنا ، بيد ان التطور باتجاه الديمقراطية الحقيقية بجميع أبعادها والانفتاح الطبيعي نحو اوروبا والعالم ، هما أمران لا رجوع عنهما . ومن المسلم به ان أي التزام وأي اسهام فعال في الجهود الرامية الى تنفيذ الاتفاقات وتنفيذ التدابير فيما يتعلق بنزع السلاح ، يندرجان تماما في اطار هذا التوجّه وهذه السياسة ، اللذين تتبعهما رومانيا . ونرغب في ان يظل النطاق الواسع للمفاوضات الاقليمية والثنائية التي يرجى ان تصبح عالمية ، سائرا في اتجاه لا رجوع فيه وان يبقى أكثر فعالية ، باعتباره عملية من شانها ان تحول مسالة نزع السلاح الى ظاهرة تزداد على الدوام سرعة ووضوحا في شكل الاتفاقات والتدابير الملموسة .

فمؤتمر جنيف ، وهو الاطار الوحيد للمفاوضات الشاملة بشان نزع السلاح ، يجب عليه ازاء التطور الدينامي للحياة الدولية ، أن يسهم اسهاما أكبر في هذا المجال ،

سواء عن طريق التفاوض بشأن الاتفاقات والتدابير أو عن طريق تشجيع جميع المناقشات والمفاوضات على جميع مستويات نزع السلاح وفي جميع مجالات نزع السلاح . ويتضح ان أحد الميادين التي يُعتبر مؤتمر نزع السلاح مدعوا الى الاسهام المباشر والحاسم فيها ، وهو قادر على القيام بذلك ، يتمثل في المفاوضات بشأن الاتفاقية المعنية بحظر استخدام الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وبتدمير تلك الاسلحة .

واما موقفنا المتعلق بنزع السلاح الكيميائي ، والذي يتسم بالانفتاح الكامل والمنهج الايجابي والعزم فهو ، في الواقع مبني على أساس عنصرين متساويين في أهميتهما: اولهما هو موقف بلادي المبدئي الداعي الى حظر جميع اسلحة الدمار الشامل وازالتها في اسرع وقت ممكن . وثانيهما هو ان رومانيا لا تملك اسلحة كيميائية .

ونحن حريصون ايضا على التأكيد هنا بكل القوة وكل العزم المستمدين من الوكالة التي عهد بها الى وفدنا ، ان رومانيا ليست لديها أية نية لانتاج الاسلحة الكيميائية او اقتنائها في المستقبل . ولدينا تعليمات صارمة وواضحة للعمل بعزم بغية ضمان تكثيف المفاوضات الجارية لتؤدي في أسرع وقت ممكن الى عقد اتفاقية عالمية تحظر الاسلحة الكيميائية على اساس النص المتجدّد لمشروع الاتفاقية . ولتحقيق هذه الغاية سنشارك مشاركة فعالة ونبذل ما في وسعنا للمساهمة في سبيل إعداد الصيغة النهائية لمشاريع المواد التي لا تزال قيد النقاش . ونحن بلا شك واعون للمشاكل والمصاعب ولا سيما مشكلة المراقبة التي تضمن تنفيذ الاحكام المقبلة تنفيذا كاملا . اما فيما يتعلق بنا ، فنحن نؤيد قيام نظام مراقبة صارم وفعال بما في ذلك مراقبة منشآت انتاج المواد الكيميائية التي يمكن ان تنطوي على مخاطر تهدد الاتفاقية بطريقة أو بأخرى . وفي الوقت ذاته نشاطر الاهتمام العالمي تقريبا بضمان عدم تاثير الاتفاقية المقبلة على تنمية الصناعة الكيميائية أو التعاون الدولي المشروع لغايات سلمية . وفي الوقت ذاته سنرحب ونكون على تمام الاستعداد لدعم أية مبادرة أو بادرة أو أعمال من شأنها أن تقربنا بأسرع ما يمكن ، من الهدف الذي اصبح ملحّا بحكم الواقع ، واعتبارات الفعالية ، ومن جميع وجهات النظر ، الا وهو إبرام اتفاقية تفرض على نطاق عالمي حظر الاسلحة الكيميائية وازالتها بصورة تامة ودائمة إلى الابد .

وفي هذا السياق انتهى الى علمنا تأكيد رسمي بأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ينويان أن يعقدا ، في اجتماع القمة السوفياتية الامريكية في حزيران/يونيه المقبل ، اتفاقا ثنائيا بشأن تدمير جزء من ترسانات أسلحتهما الكيميائية بحيث تنخفض الى مستويات متساوية وأكثر تدنيا . ونعرب عن أملنا في أن يعمل الاتفاق الثنائي السوفياتي الامريكي ، شأنه في ذلك شأن أي عمل آخر في المجال ذاته ، ودون أن يحوّل مركز الاهتمام ، على تشجيع مفاوضاتنا هنا في جنيف والاسهام فيها في الاطار المتعدد الاطراف .

وها هو السفير الفرنسي بيير موريل ، والذي تولى في الدورة السابقة بكل مثابرة وكفاءة الإشراف على أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالاسلحة الكيميائية ، قد انتهى للتو من عرض صورة شاملة للجهود المبذولة والنتائج المحققة . ومع ذلك لا يسعنا أن نخفي ذلك الشعور ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة - السياسية ، بأن النتائج لم تكن ذات شأن بقدر ما كان متوقعا منها وخاصة بالنظر إلى الظروف العامة المواتية في الفترة الاخيرة . ومن المناسب بلا شك في مثل هذا السياق أن يدرج البيان المتعلق بهذا الموضوع ، والذي قدمه باسم مجموعة الـ ٢١ ، السفير ماران بوش من المكسيك ، في الجلسة العامة الاولى من الدورة . ووفدنا على استعداد لتأييد المقترحات التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ في بيان ٦ شباط/فبراير .

لقد استشغفنا سيدي الرئيس في الوقت ذاته معنى الاشارة الى مخاطر توهّم "معين" ، التي ذكرها للتو السفير موريل في ملاحظاته الشخصية وفي بيانه . وسنقدم كل تعاون من جانبنا الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالاسلحة الكيميائية لهذه السنة السفير السويدي إلتنيوس ، وسنبذل قصارى جهدنا لنضم اسهامنا المتواضع الى العمل الجماعي المتعلق بمشكلة على هذه الدرجة من الاهمية والالحاح وهي مشكلة عقد اتفاقية عالمية لحظر الاسلحة الكيميائية . ولتحقيق مثل هذا الهدف ، نرى أنه يجب العمل بعزم وحسن نية ، دون أي تحيّز أو شروط مسبقة أيا كانت . ونعتبر بشكل عام أن المنهج الوحيد في مجال نزع السلاح ، يقوم على العمل بدأب وواقعية وتقدم تدريجي نحو عقد الاتفاقات واتخاذ التدابير من دون شروط أو روابط مصطنعة .

ما زالت المفاوضات لابرام معاهدة عالمية ترمي الى وقف التجارب النووية وحظرها حظرا تماما ، هدفا له أولوية في جدول الاعمال الدولي لنزع السلاح وفي جدول أعمال مؤتمرنا . وعلى الرغم من أنه لم يكن من الممكن في الدورة السابقة تشكيل لجنة خاصة للنظر في هذا الموضوع ، فاننا نعرب عن الامل في أن يتم هذه السنة تشكيل هذا المنبر للعمل والتفاوض . ونرحب بكل جهد يبذل في سبيل هذه الغاية ونؤيده ، وقد أحطنا علما باستعداد السفير الياباني دونوواكي لمواصلة الجهود التي كان قد بدأها سلفه السفير ياماداً فيما يتعلق بهذا الموضوع . ونعتبر في الوقت ذاته أن أي عمل يرمي الى تحقيق هذا الهدف ذاته على مراحل ، يستحق أن يرحب به أيضا وأن يوضع في الاطار العام المتعلق بضرورة التوصل الى حل شامل ونهائي . ونقدر حق قدره عمل فريق خبراء الظواهر الاهتزازية ، الرامي الى تحديد ووضع نموذج نظام دولي لتبادل البيانات اللازمة للكشف عن الاحداث الاهتزازية بغية استعماله في الكشف عن التجارب النووية . ولن نألو جهدا لدعم هذا النشاط بما في ذلك اشتراكنا ومشاركتنا فيه بصورة مباشرة .

ويجب أيضا على مؤتمر جنيف أن يواصل اهتمامه بالبحث عن أنسب السبل للنظر في المسائل الرامية الى ايقاف سباق التسلح النووي والتفاوض بشأنها ، وتحقيق نزع السلاح في هذا المجال . ولا يسعنا الا أن نشاطر تماما الرأي القائل بأن من شأن "الردع النووي" المزعوم ، أن يديم في الواقع السباق الى التسلح النووي . ونحن نؤيد وندعم ابرام اتفاقات ترمي الى الحد من الاسلحة النووية حتى يتم القضاء عليها بالمرّة . ومن المناسب أن يجري التفاوض بشأن مثل هذه الاتفاقات سواء بين الدول التي تملك أسلحة نووية أو في اطار أوسع ، بمشاركة الجميع لايجاد حلول للمشاكل التي تهم الجميع . ففي الفئة الاولى يقع إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تخفيض الاسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ بالمائة ، وبدء المفاوضات الرامية الى ازالة الصواريخ النووية التكتيكية من أوروبا .

وفي السياق النووي أيضا ، يجب ألا يغيب عن بال مؤتمرنا بل عليه أن يجد سبلا لاحراز تقدم فعال فيما يبذل من جهود رامية الى توفير الضمانات الامنية للدول غير النووية حتى لا تتعرض لهجوم بالاسلحة النووية أو تكون مهددة بها . ونحيي عملية اعادة انشاء اللجنة الخاصة المكلفة بالنظر في هذه المشكلة ، التي تمت على نحو فوري تقريبا . ويجب على مؤتمر نزع السلاح أيضا أن يضع في اعتباره على الدوام خلال سير أعماله ، الاحتمالات والاسئلة التي تنشأ من أن جنيف ستستضيف هذه السنة مرة أخرى المؤتمر المكلف بالنظر في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، بالاضافة الى أن جدول الاعمال الدولي يتضمن أيضا دعوة لعقد المؤتمر المكلف بالنظر في الاقتراح الرامي الى تعديل معاهدة عام ١٩٦٣ المعنية بالحظر الجزئي للتجارب النووية في المجالات الثلاثة ، بحيث تشمل أيضا المناطق الجوفية .

ولا يزال سباق التسلح في الفضاء ، كما أثبتت ذلك القرارات الاخيرة الصادرة عن الجمعية العامة ، أحد اهتمامات المجتمع الدولي الاساسية . ونحن نؤيد أية تدابير حتى ولو كانت ناقصة ، يكون قد تم التفاوض والاتفاق عليها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، من أجل منع ادخال الاسلحة ونظم الاسلحة الى الفضاء الخارجي . ونؤيد احترام جميع الاحكام التنظيمية القائمة في هذا المجال كما نؤيد توسيعها ؛ ووفدنا على استعداد لتقديم دعمه للمقترحات الرامية ، ضمن عدة امور ، الى حظر الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، واعداد مدونة لقواعد السلوك في الفضاء الخارجي ، ومراقبة الاجسام التي تطلق في الفضاء . وينبغي في رأينا أن تعكس وتحدد ولاية اللجنة الخاصة المعنية بالفضاء الخارجي ونشاطها ، في دورة هذه السنة ، توجها مصوبا تصويبا أفضل نحو منهج يكون واقعيا ومحددا في الوقت ذاته .

ولن يكون في وسع مؤتمرنا أن يبذل قصارى جهده في الاضطلاع بولايته ما لم يـــول الانتباه المطلوب لمسألة منع استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل . ونـــرى أيضا أن الوقت قد حان للنظر بكل ما يجب من الاهتمام والجدية ، في مسألة اعـــداد مشروع اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع . ووفدنا بطبيعة الحال ، على استعـــداد لتقديم كل دعمه للجهود الرامية الى حظر الاسلحة الاشعاعية ، بما في ذلك ما يتعلـــق بحظر العمليات الهجومية ضد المنشآت النووية السلمية .

اسمحوا لي أخيرا بأن أشير بايجاز الى بعض المسائل المتعلقة بتنظيم أعمـــال المؤتمر .ووفدنا له ولاية واضحة تقضي بالعمل مع جميع أعضاء المؤتمر ، للانتقـــال تدريجيا الى مفاوضات ملموسة تتعلق بجميع المسائل التي عهدت بها اليه الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة ، ولانشاء هياكل العمل المناسبة لهذا الغرض . ومن الضـــروري التشديد بصورة أقوى على الجوانب الملموسة والواقعية وعلى اتصالات العمل والمشاورات والمفاوضات المتعلقة بمواضيع معينة . ولكي يتمكن المؤتمر من انجاز مهمته ، فإنـــه يجب عليه أن يعكس أوفى صورة ممكنة عن المجتمع الدولي باكمله . وفي هذا السيـــاق نؤيد أي مبادرة ترمي الى توسيع المؤتمر والى الاستجابة بشكل عام لرغبات أكبر عـــدد ممكن من الدول واستعدادها للمشاركة الفعالة في أعمال المؤتمر وفي هيئاته العاملـــة وأجهزته المعنية بالتفاوض . ونعرب عن الأمل في أن تكون دورة هذه السنة من مؤتمـــر نزع السلاح وأعماله ، بمستوى التطورات والتغيرات الايجابية التي حدثت في الحيـــاة الدولية باكملها ، والتي رحب بها الجميع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على بيانه ، وعلـــى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين التي لـــديّ . وأرى ممثل الولايات المتحدة الامريكية يريد التحدث .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزيـــة): السيد الرئيس: رغم أنني لم أتكلم من قبل في هذا المحفل ، ورغم أنني أنوي أن أدلـــي أمام المؤتمر ببيان أوّلي له صفة رسمية أكثر في المستقبل القريب جدا ، فإننـــي أود أن آخذ الكلمة الآن لاقدم ملاحظتين مختصرتين:

أولا ، أرغب أن أحيط أعضاء مؤتمر نزع السلاح علما بانه مما يسر الوفـــد الامريكي أن يكون معنا اليوم عضو مجلس النواب الاميركي مارتن لانكاستر ، وأعضاء هيئـــة موظفيه . فالسيد لانكاستر يزور وفد الولايات المتحدة بصفته واحدا من أعضاء مجلـــس النواب الامريكي الاربعة الذين عينهم رئيس مجلس النواب ، السيد فولي ، كمراقبيـــن خاصين على تحديد الاسلحة في مفاوضات الاسلحة الكيميائية . وهذه ثاني رحلة يقوم بهـــا

عضو الكونغرس لانكاستر إلى جنيف بهذه الصفة . ونحن نرحب به بيننا اليوم كدليل واضح على أن اهتمام الولايات المتحدة باتفاقية الأسلحة الكيميائية يتعدى السلطة التنفيذية ويتجاوزها بكثير . إن مجلس نواب الولايات المتحدة يتابع عملنا هنا باهتمام عميق . ونحن نتطلع إلى العمل بتعاون وثيق مع السيد لانكاستر وزملائه في كابيتول هِل .

وثانيا: أود أن ألفت انتباه أعضاء المؤتمر إلى البيان المشترك بشأن الأسلحة الكيميائية الذي أصدره في موسكو وزيرا الخارجية بيكر وشيفاردنادزه في ١٠ شباط/فبراير ، قبل ثلاثة أيام . ولقد اشتركت مع زميلي السوفياتي ، الوزير باتسانوف ، في الاجتماع الوزاري ، وفي تهيئة هذا البيان الثنائي الهام . وفي رأي الولايات المتحدة أن هذا البيان يعيد توكيد التزام الرئيس بوش بتحقيق التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف حول اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ونحن نتوقع أن تؤدي تلك الجهود الثنائية إلى تعزيز عملنا المتعدد الأطراف . وسترون أن البيان يعيد ، قبل كل شيء التأكيد على التزامنا المشترك بعقد وتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن . وهو يُعلن ثانيا عزمنا ، المتزامن مع المفاوضات حول حظر عالمي ، على متابعة الالتزامات المتبادلة ، ومن بينها برنامج للتعاون فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية ، يشمل تنسيق تدمير كميات كبيرة من مخزونات الأسلحة الكيميائية للهبوط بها إلى مستويات متساوية الانخفاض لدى كل جانب . ثالثا ، وكجزء من هذا الاتفاق ، فاننا سنتعاون على ايجاد تكنولوجيا آمنة للتدمير ، ونقوم بالمزيد من تجارب التحقق . رابعا ، إننا نلزم أنفسنا كذلك بتخفيض مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية إلى جزء صغير جدا من الموجودات الحالية خلال الأعوام الثمانية الأولى من دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وأن نستكمل الازالة في غضون العامين التاليين لذلك . خامسا ، إننا نوافق على وقف إنتاج كل الأسلحة الكيميائية عند دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ ، وأخيرا ، فإن الجانبين سيعملان على اعداد مبادئ مشتركة تكمن في أساس جهودنا لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية .

سيدي الرئيس ، إن الرئيس بوش يؤمن بأن على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، باعتبارهما البلدين اللذين يملكان أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية ، أن يأخذا زمام المبادرة في التدمير . فذلك يعطي ، في رأينا ، حافزا دافعا

للمفاوضات عن طريق توضيح مدى جدية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التخلص من هذه الاسلحة . إن اقتراحنا يستطيع أن يدمر كل الاسلحة الكيميائية المخزونة عدا جزء صغير جدا منها في الاعوام الثمانية الاولى التي تلي الاتفاقية وبذلك تتحرك الاتفاقية ، كما يعتقد الرئيس بوش ، على مسار أسرع من الافكار التي تحدثت عنها بعض بلداننا سابقا ، والتي كانت ستؤخر الدخول إلى حيز النفاذ إلى أن تلتزم بها كل الدول الهامة . إن ما نقوله الآن هو: دعونا نُدخل الاتفاقية حيز النفاذ الآن وعلى الفور مع وجود توقيعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عليها بحيث تتحقق الفوائد حالا ، ونستطيع أن نعمل بجد لإدخال الدول الضرورية الاخرى إليها . فاذا نجحنا على مدى الاعوام الثمانية الاولى ، فإننا نستطيع جميعا أن نذهب إلى الصفر في عشرة أعوام . وإلا فإن الولايات المتحدة تفهم اننا يجب أن نستمر في المحاولة . وسيكون لدينا عندئذ على الاقل الاتفاقية مع تخفيضاتها ، وحظر الانتاج ، وتحديد التصدير ، والامانة ... الخ .

وبالاضافة إلى توزيع هذا البيان عليكم ، ساقوم وزميلي السوفياتي بعد قليل بتعميم هذه الورقة عليكم بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح ، برعاية الامانة .

الرئيس: أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، السفير ليدوغار ، على بيانه ، ويسعدني أن ألاحظ حضور عضو الكونغرس لانكاستر وأرحب به . وإنني لعلي ثقة من أننا سوف نفيد من زيارته لهذه الهيئة وستساعدنا في مفاوضاتنا . هل يرغب أي عضو آخر في الكلام؟ لا يبدو أن أحدا يرغب بذلك .

سأرفع هذه الجلسة العامة الآن ، وكما هو معلن اليوم ، ساعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر خلال بضع دقائق للنظر في طلبات الدول غير الاعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر .

ورفعت الجلسة في الساعة ١١/١٠ صباحا ، واستؤنفت في الساعة ١١/٣٠ صباحا .

تُستأنف الجلسة ٥٣٤ من جلسات مؤتمر نزع السلاح .

نتيجة للاجتماع غير الرسمي الذي عقدناه قبل قليل ، اقترح أن نتخذ قرارا ، كما هو مشار إليه في مذكرة الرئيس التي وزعتها الامانة اليوم باعتبارها الوثيقة CD/WP.379 بخصوص الطلبات الثلاثين من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمالنا . وبما انه لم يثر أي اعتراض في الاجتماع غير الرسمي فإنني أقترح الآن أن نعتمد هذا القرار .

وقد تقرر ذلك .

وفيما يتعلق بالقرار الذي اتُّخذ للتوّ ، أرغب في الادلاء بما يلي:

إن مؤتمر نزع السلاح ، كما هو معروف جيدا ، هيئة متخصصة . إنه منبر عالمي متعدد الأطراف فريد من نوعه للتفاوض حول نزع السلاح . وهناك تقليد لدى أعضائه بالتركيز بشكل كبير جدا على مناقشة قضايا نزع السلاح المطروحة ولقد كانت هذه هي الممارسة العامة أيضا لغير الأعضاء من المدعوين للمشاركة . ولقد قدم كثيرون من غير الأعضاء إسهامات ذات قيمة عملية متميزة . وإنني أومن - وأنا على ثقة - بأن غير الأعضاء الذين دعوناهم الآن سيقدمون للمفاوضات إسهاما بَنّاءً ويشاركون في المفاوضات المسبقة - كما قد تكون عليه الحال - حول مواضيع نزع السلاح التي اختاروها . ومن المفهوم ، وفقا للقواعد الاجرائية ولممارسات المؤتمر ، أن الدعوات الموجهة لغير الأعضاء هي لدورة عام ١٩٩٠ . ومن نافلة القول إن أي عمل لا تفيد منه مفاوضاتنا سيكون عملا غير لائق للغاية . والواقع ، أن مشاركة الدول غير الأعضاء في المؤتمر يجب أن تسهم في عالمية اتفاقيات نزع السلاح .

إن مفاوضاتنا حول اتفاقية لمنع الأسلحة الكيميائية قد أظهرت تقدما مشجعا ؛ وهذا شيء يأتي في وقته المناسب بشكل أكبر ، ما دمنا قد شهدنا في الماضي القريب مدى المعاناة التي قد تسببها الأسلحة الكيميائية .

وبناء عليه أرجو أن يُسمح لي بتذكير جميع الوفود للدول الأعضاء وكذلك الدول الراغبة في الحصول على مركز مشاركين غير أعضاء ، أن جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر باريس لتحريم الأسلحة الكيميائية أصدرت النداء التالي في اعلانه الختامي: "وبالاضافة إلى ذلك ، ومن أجل تحقيق الطابع العالمي الذي لا غنى عنه للاتفاقية بأسرع وقت ممكن ، فإنها تهيب بكل الدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية بمجرد إبرامها" . وفي هذا السياق ألاحظ أن جميع الدول الثلاثين غير الأعضاء التي وجهت رسائل إلينا قد أعربت جميعا عن رغبتها في المشاركة في مفاوضاتنا حول الأسلحة الكيميائية .

ليست لدي أية أعمال أخرى لهذا اليوم غير أني ألاحظ رغبة المتحدثين التاليين في الحديث . فهناك طلبات للحديث من كندا ، والاتحاد السوفياتي ، وأستراليا ، وجمهورية إيران الإسلامية .

وأعطي الكلمة الآن لسفير كندا الموقر .

السيد شانون (كندا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، هذه أول مناسبة يتاح لي فيها - أنا أيضا - الحديث أمام مؤتمر نزع السلاح . ورغم أن كلمتي ستكون قصيرة ومركّزة على الموضوع الذي نناقشه الآن ، وهو مشاركة الدول غير الأعضاء

التي طلبت أن تشترك في عملنا ، فإنني أود مع ذلك أن أبدأ بملاحظة شخصية بأن أشكرك وجميع الحضور الآخرين على الترحيب الذي تفضلتم به عليّ كقادم جديد بين ظهرانيكم . وإنني لمسرور جدا لاحتلال مكاني هنا ، وأستطيع أن أؤكد لكم ، كما فعل سلفي ، بأن كندا سوف تستمر في لعب دور فعال وإيجابي وبنّاء في أعمال المؤتمر . وهذا بالتأكيد هو هدفي بالذات . وأرغب أيضا في تهنئتكم على تولّيكم رئاسة المؤتمر ، فنحن محظوظون حقا بأن يكون رئيسنا رجلا له مثل هذه الخبرة في نزع السلاح ولديه مثل هذه المهارات الدبلوماسية الواضحة . وكما نعلم جميعا ، فإن عددا لا يستهان به من الدول غير الأعضاء كتبت إليكم وإلي الأمين العام ، طالبة المشاركة في واحد من انشطتنا أو أكثر . ونحن في كندا يشجعنا كثيرا تزايد مستوى الاهتمام بعمل المؤتمر الذي تبديه دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة . ونؤمن إيمانا وطيدا بأن مثل هذا الاسهام المتوسع في عملنا لا يمكن إلا أن يكون مفيدا ، فهو كفيل بأن يأتي بأفكار جديدة ونظرات ثاقبة في سير مفاوضاتنا . وبوسعه أن يحفز مشاعر بلدان أخرى نحو تعقيد القضايا التي نتعامل معها . ولقد كانت كندا على الدوام مؤيدة فعالة في مجمل السياق الذي تأخذ به الأمم المتحدة لمفهوم عالمية الاشتراك ، على الأقل بأكبر قدر مستطاع في الإطار الخاص للمؤسسات المختلفة المشتركة في هذا النشاط . وبشكل أكثر تحديدا ، في مؤتمر نزع السلاح ، فنحن نؤيد بقوة المفهوم القائل بأن أية دولة عضو في الأمم المتحدة ترغب في الاشتراك في عملنا ينبغي تمكينها من ذلك . ولذلك فإننا مسرورون جدا لكون الخطوة النهائية قد اتخذت أخيرا للوصول إلى إجماع حول هذه القضية التي تابعتموها بهذه الحيوية والمهارة طيلة الأسابيع الماضية ، ونستطيع الآن أن نرحب بثلاثين دولة إضافية للمشاركة في عملنا .

ولكن كندا ، تؤمن بقوة بأن امتياز المشاركة يحمل معه التزاما مماثلا بأن تكون المشاركة ايجابية ومفيدة . فالمؤتمر هو إلى حد كبير تجمّع من دول بمفردها وتجمعات دول قد تكون لها خلافاتها المشروعة حول أفضل الطرق لتحقيق أهدافنا . وإنه لمن الصحيح واللائق أن يجري طرح هذه الآراء المختلفة بوضوح ودعمها بالبراهين . غير أن هذا ، يا سيدي الرئيس ، ليس محفلا سياسيا كما هي الحال في الجمعية العامة للأمم المتحدة . أما هنا فإن أهدافنا الأساسية وهي التوصل إلى اتفاقية حول صكوك يمكن أن تؤدي إلى عالم أكثر أمنا وسلاما هي أهداف مشتركة فيما بيننا جميعا . ولذلك فانه ليس من اللائق في نظرنا أن تنغمس الدول في الجدل العنيف والمهاترات على هذا المنبر . لقد تأسفت كندا كثيرا لحدوث مثل هذه الحالات في الماضي ونأمل جدا أن لا يحدث شيء من هذا القبيل في المستقبل .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): اسمح لي يا سيادة الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم لتوليكم رئاسة

مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم كل نجاح . وانني لاعتقد حقيقة أنكم قد برهنتم بالفعل على أن بامكانكم تحقيق تقدم بشأن قضايا بالغة التعقيد والعثور على حلول لمواقف دقيقة للغاية . ويود الوفد السوفياتي في الوقت نفسه أن يكرر الاعراب عن امتنانه لسلفكم ، السفير المغربي بن هيما لما قدمه من اسهام كبير في عمل المؤتمر . ولما كانت هذه هي المرة الاولى التي أتحدث فيها في شهر شباط/فبراير ، فبودي أيضا أن أرحب بزملائنا الجدد وهم السفير اندريا نيغروتو كمبياسو من ايطاليا ، والسفير هو جي تونغ من الصين ، والسفير ميتسورو دونوواكي من اليابان ، والسفير روبرتو غارسيا موريتان من الارجنتين ، والسفير خوسيه بيريز نوفوا من كوبا ، والسفير ستيفان ليدوغار من الولايات المتحدة ، والسفير جيرالد شانون من كندا ، والسفير هوراشيو أرتياغا من فنزويلا ، والسفير ميغويل مارين بوش من المكسيك . ولقد شهدنا في الوقت الذي انقضى مغادرة السفير فاجنار ، والسفير تايلهاردات ، والسفير مارشان ، والسفير فريدرسدورف ، والسفير غارسيا روبليز ، الذي كان لوقت طويل مصدر الهامنا وأقدم أعضاء مؤتمرنا . ونحن نتمنى لهم الرفاهية والصحة الطيبة والنجاح .

وأود أن أضم صوتي إلى الوفود التي تكلمت قبلي في الاعراب عن الحزن للوفاة المأساوية والمخيفة للانسة ريبوزي .

وعلى الرغم من أن الدورة قد بات للتو ، فلقد نجحنا بالفعل تحت رئاستكم يا سيدي في حل قضية هامة جدا - ألا وهي مسألة مشاركة الدول غير الاعضاء في عمل المؤتمر . ومن رأي الوفد السوفياتي أن جهودكم واسهامكم في الحل البناء لهذه القضية تستحق أسمى التقدير . وأود الاشارة في نفس الوقت إلى أنه قد ثبت أن من الممكن التوصل إلى حل ايجابي لقضية المراقبين ، كما جرت العادة على تسميتهم ، نتيجة للمرونة والنهج المسؤول اللذين أبداهما عدد كبير من أعضاء المؤتمر . ويولي الوفد السوفياتي لهذه الحقيقة ما تستحقه من أهمية . وانني لاعتقد أننا باعتماد مقرر ايجابي بشأن الطلبات المقدمة من الدول غير الاعضاء في المؤتمر فإننا لا نساعد فحسب في تنمية مناخ موات لعمل المؤتمر والهيئات العاملة المعنية ، وإنما نقدم في الواقع خدمة لانفسنا لان ما يجري هو مفاوضات حول نزع السلاح ، أي حول تخفيض وازالة الاسلحة التي تهددنا جميعا . ويتصل ذلك إلى حد كبير بمشكلة الاسلحة الكيميائية .

وليس من قبيل المصادفة أن يشدد مؤتمر باريس على أنه ينبغي أن يكون بوسع جميع الدول الراغبة في المساهمة في المفاوضات أن تفعل ذلك . ولقد أيد الوفد السوفياتي بلا تردد ، ولا يزال يؤيد ، النداء الصادر عن مؤتمر باريس والذي له أهمية أساسية في ضمان عالمية الاتفاقية المقبلة ، وأقولها صريحة ودون لف أو دوران ، كيما لا يقع أحد منا على الاطلاق ضحية لعدوان كيميائي ، ولكيلا تتكرر المآسي التي حدثت في

السنوات القليلة الماضية . ومن هنا فإن ضمان الطابع العالمي للاتفاقية المقبلة هدف ينبغي أن يثير اهتماما عارما لدى جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وكذلك لدى جميع الدول الاخرى . وقد انعكست هذه الفكرة أيضا في البيان السوفياتي - الامريكي الاخير حول الاسلحة الكيميائية الذي اعتمد عقب المحادثات التي جرت في موسكو بين ادوارد شيفاردنادزه وزير الشؤون الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبيكر وزير خارجية الولايات المتحدة . وقد أشار إلى هذا البيان للتو السفير الموقر ليدوغار من الولايات المتحدة والذي بذلنا معه في موسكو (وآمل أن يغفر لي) قدرا كبيرا من الجهد والطاقة العصبية للتوصل في النهاية إلى ما نعتبره بيانا طيبا .

ولقد شرح السفير ليدوغار بالفعل محتويات البيان . وبالتالي فإنني أود ، ودون تكرار لما قيل فعلا ، الاشارة إلى نقاط قليلة هامة في هذا الصدد . فالبيان يعيد التأكيد على هدف اتمام الاتفاقية في أبكر وقت . ويشدد البيان أيضا على رغبة كلا الطرفين ، حتى مع سير المفاوضات المتعددة الاطراف ، في وضع اتفاق ثنائي عن الالتزامات المتبادلة ، بما في ذلك ، من جملة أمور ، تدمير جزء كبير من مخزونات الاسلحة الكيميائية لدى كلا البلدين . وأود أن أشدد في هذا الصدد على أن من رأي الاتحاد السوفياتي أنه ينبغي لهذا الاتفاق أن يحتوي على أحكام بشأن كل من إزالة وتدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية (وهذا صحيح بالتأكيد) ووقف انتاج الاسلحة الكيميائية . وقد جرى التشديد في البيان المعتمد نتيجة للاجتماع الاخير بين الوزيرين على استعداد كلا الطرفين لتخفيض مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية إلى مستويات مخفضة جدا في السنوات الثماني الاولى بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وسيتعين بالطبع أن تزال جميع المخزونات المتبقية من الاسلحة الكيميائية ، كما يقول البيان ، على مدى السنتين التاليتين لذلك . وموقفنا في هذا الصدد جليّ . ونحن نحبذ إعادة تأكيد ما اتفق عليه بالفعل بشأن فترة السنوات العشر لازالة جميع مخزونات الاسلحة الكيميائية . ونحن نوافق بالطبع على أنه ينبغي أن تنضم جميع الدول القادرة على احتياز أسلحة كيميائية إلى الاتفاقية .

وعلاوة على ذلك ، فاننا نرى أنه ينبغي أن يبدأ العمل من أجل ذلك الهدف منذ الآن وبدون أي تأخير . وفي نفس الوقت ، فاننا أبعد من أن نكون مقتنعين بأنه ينبغي أن يتوقف انجاز عملية ازالة الاسلحة الكيميائية على مدى فترة السنوات العشر المحددة بالفعل للتدمير ، على انضمام دولة معينة أو أخرى إلى الاتفاقية . واننا لنعاني من قلق جسيم بخصوص عواقب ذلك النهج ، على الرغم من أننا ، كما سبق أن ذكرت ، نشارك في الهدف الرامي إلى كفالة مشاركة جميع الاطراف المعنية في الاتفاقية . وهناك تأكيد في البيان - وهو ما نعتبره هاما أيضا - على أنه ينبغي لاتفاقية متعددة الاطراف أن تحتوي على حكم يوقف بمقتضاه جميع أشكال انتاج الاسلحة الكيميائية منذ لحظة دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

وأود في الختام أن أقول ما يلي: إننا نرحب مخلصين ، تمشيا مع المقرر الذي اعتمده المؤتمر للتو ، بجميع من سينضمون إلى عملنا . وبوسعنا أن نرى استمرارا وتعزيزا للاتجاه صوب زيادة عدد البلدان التي تبدي اهتماما لا نظريا فحسب في عملنا وإنما اهتماما عمليا . وينطبق ذلك لا على مفاوضات الاسلحة الكيميائية وحدها ، وإنما أيضا على عدد من الهيئات الاخرى التي تعمل اما في إطار المؤتمر على أساس دائم أو يجري تشكيلها على أساس سنوي . ونحن ننطلق ، في تأييدنا للمقرر الذي اعتمد توا ، من فرضية أساسية بأن جميع البلدان المعنية ستشارك في عملنا بأفضل الطرق البناءة ، متذكرين أن غرضنا المشترك هو التحرك قدما صوب الحد من التسلح ونزع السلاح ، وأنه لا يمكن انجاز ذلك الا اذا احترمت شريكا في المفاوضات وحددت بنفسك الهدف من التقدم في مفاوضات نزع السلاح . ومن الواضح تماما انه لا يمكن لنهج مختلف - وهو إدخال عناصر المواجهة - أن يؤدي إلى النجاح أو يحظى بالاحترام . وأود ، من جانبي ، أن أعلن أننا سنظل على استعداد دائم لتقديم كل ما يلزم من دعم وتعاون إلى الدول غير الاعضاء في المؤتمر التي ستشارك في عملنا المشترك .

السيد ريبي (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، آخذ الكلمة لاتحدث اليوم عن اشتراك ثلاثين دولة من غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح . وآمل أن تتاح لي فرصة في وقت لاحق أثناء سير المؤتمر لاتحدث عن اهتمامات استراليا الاوسع في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

إن استراليا ترحب بالاهتمام التي أبدته ٣٠ دولة غير أعضاء بطلبها الاشتراك في أعمال المؤتمر ولا سيما في عمل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . وتؤيد استراليا مبدأ عالمية الاشتراك في عمل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، الذي أيده مؤتمر باريس . ونرى في هذا الاشتراك إسهاما في الالتزام العالمي بالاتفاقية . وبناء عليه فإن المشاركة البناءة من قبل الدول غير الاعضاء في المفاوضات ، هامة . ونرحب بالاسهام الجوهري الذي قدمه بالفعل عدد من غير الاعضاء إلى أعمال اللجنة ، ونتطلع إلى استمرار ذلك الإسهام .

وفي السنوات الحرجة التي ستواجهنا في اللجنة نأمل أن يضمن المشتركون من غير الاعضاء أن تكون إسهاماتهم ذات طابع ايجابي ، وأن تساعدنا في مفاوضاتنا لإبرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية .

السيد فون ستولبانفل (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): بما أنني آخذ الكلمة للمرة الاولى تحت رئاستكم ، أرغب أولا في تهنئتكم على توليكم الرئاسة لشهر شباط/فبراير . وإنني لسعيد من الناحيتين المهنية

والشخصية لرؤيتكم في صدة الرئاسة على مؤتمرنا . كما أجد لزاما عليّ أن أعبر عن امتناني لرئيسنا السابق ، السفير المغربي بن هيما . ودعوني كذلك أرحب بحرارة بأولئك الممثلين الذين وصلوا في الشهر الماضي ، وهم: السفير غارسيا موريتان من الارجنتين ، والسفير نغروتو كمبيازو من ايطاليا ، والسفير دونوواكي من اليابان ، والسفير واغنميكرز - حضرتكم - من هولندا ، والسفير بيريز نوفوا من كوبا ، والسفير هو من الصين ، والسفير ارتياغا من فنزويلا ، والسفير ليدوغار من الولايات المتحدة الامريكية ، والسفير شانون من كندا ، والسفير بوش من المكسيك . ونتعهد لكل زملائنا الجدد بالتعاون معهم .

وأشير مع الاسف إلى مغادرة السفير بولّوت من كينيا ، والسفير يامادا من اليابان ، والسفير فان شايك من هولندا ، والسفير ليشوغا هافيا من كوبا ، والسفير فان من الصين ، والسفير تايلهاردات من فنزويلا ، والسفير فريدرسدورف من الولايات المتحدة الامريكية ، والسفير دي مونتيني مارشان من كندا ، والسفير غارسيا روبليز من المكسيك ، والذي كان عميدنا سنوات طوالا .

وأود عند هذا المنعطف ، وقد تغلبنا على مشاكل كانت احتمالات تعقيدها كبيرة في مفاوضاتنا ، أن أشكر جميع تلك الدول المشاركة ، والدول الاعضاء التي أسهمت بطريقة مسؤولة وايجابية . وأود كذلك أن أشكر أولئك الذين أسهموا في مفاوضاتنا بصورة خاصة ، ولا سيما الذين عملوا وقتا إضافيا فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية . وأخص بالذكر كرمز للاخلاص والدأب وفد فنلندا الذي أسهم بقدر وفود الاعضاء ، إن لم يكن أكثر . واسمحوا لي أن أعبر عن الرغبة في أن لا يقتصر إسهام جميع الوفود ذات الحق في المشاركة ، من الاعضاء وغير الاعضاء ، على مجرد الحضور . وإن ما قد يأسف له وفدي هو أن لا يكون الاشتراك بهدف مادي منشود ، بل وفق سلوك رسمته الدولة المشتركة سلفا .

كما أن الجلسة العامة ينبغي أن تظل ملتزمة بالمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، التي تنص على أن من حق أية دولة عضو في المؤتمر أن تثير أي موضوع له علاقة وثيقة بعمل المؤتمر .

فمؤتمر نزع السلاح ، الذي عرفته منذ ما يقرب من أربعة أعوام ، كانت فيه حينذاك عناصر قوية من المواجهة والمشادات الكلامية . غير أننا في السنوات الاخيرة أصبحنا معقولين ومتعقلين أكثر مما مضى . وأخذنا نركز أكثر على العمل المطروح علينا ، ونضع زخما أكثر في قضايا نزع السلاح المتعددة الاطراف . وآمل أن تقبل الدول المشتركة جميعا بهذا الاسلوب الجديد والاجدى لمؤتمرنا . إن ما يأمل به وفدي بصورة

أساسية هو عمل مفيد ومتجه نحو المستقبل في ميدان الأسلحة الكيميائية ، التي هي موضوعنا الرئيسي . وتضطلع كافة الدول هنا بمسؤوليات متفاوتة . فلنرقى جميعا إلى مستوى مسؤوليات كل منا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه ، وعلى ما وجهه من رقيق العبارات إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر .

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس: هذه كلمة مختصرة حول الموضوع الذي اتخذنا فيه قرارا للتو . ولذلك سأكتفي بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على توليكم الرئاسة في شهر شباط/فبراير المحموم .ولقد شهدنا بالفعل مهاراتكم الدبلوماسية في حل مشاكل كانت لولاكم صعبة ، ولا أرى حاجة لي إلى الاسهاب في ذلك ، وأعتقد من جهة أخرى أنكم متأكدون من تعاون وفدي الكامل في القضايا المتعلقة بعمل المؤتمر ، حتى الصعبة منها .

واسمحوا لي ، باختصار كذلك ، أن أشكر زميلي العزيز سفير المغرب ، على الأسلوب الكفء الذي أدار به شؤون المؤتمر في شهر آب/أغسطس وخلال الفترة بين الدورتين ، وأوجه ترحيبا حارا لزملائنا الجدد - وهناك عدد كبير منهم - ولأجل الاختصار في هذه المرحلة سأتجنب تسمية كل واحد منهم لهذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ آنفا ، أجد لزاما عليّ أن أدلي بالبيانات التالية ، وآمل أن يُغتفر لي شيء من الصراحة إذ أن حساسية الموضوع تضطرني إلى أن أكون صريحا بلا مواربة فقد بدأت هذه الدورة الهامة للمؤتمر عملها وسط حماس عظيم ، إذ أننا جميعا نتوقع إحراز تقدم كبير في مختلف مجالات نزع السلاح ، بما في ذلك ، وقبل كل شيء ، اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وقد أسهم كثيرون في الماضي في عملية الاستنباط والتطوير المتحركة بثبات وإن كانت تدريجية لهذه الاتفاقية الشاملة جدا . وجاءت جهود السفير موريل التي لا تكلّ في وقتها المناسب على وجه الخصوص ، إذ أنها مهدت السبيل لمداولات هذا العام الهامة في ظل الرئاسة القديرة للسفير هيلتينيوس وزملائه المطلعين .

وهذا سبب جيد حقا للحماس لأن التطورات مشجعة ولقد استطاعوا مجتمعين أن يخلقوا إدراكا سليما بأن المعاهدة لم تعد أملا بعيدا ، بل هي شيء حقيقي قريب جدا وفي متناول اليد . ومن المفهوم الآن كذلك أن ترغب بلدان أخرى في المشاركة في أعمال المؤتمر ، الذي يرحب بذلك باعتباره علامة أخرى على أن المؤتمر يسير في الاتجاه

الصحيح ، وأنه قادر على تحقيق نتائج ومنجزات . والواقع أن المؤتمر قد استفاد من إسهامات عدد من غير الأعضاء الذين اشتركوا في الماضي كمراقبين فعالين ، والذين هم مدعوون بسرور وامتنان لمتابعة اشتراكهم .

غير أننا نشعر ، بالنظر للطبيعة الحساسة جدا لعمل مؤتمر نزع السلاح ، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، أننا ما كان يجب أن نقلق أكثر من اللازم . ونحن ما زلنا نعتقد أننا ربما ساورنا ذلك القلق . وفي الوقت الذي نتفهم المنطق السياسي وراء الاقتراح الجديد حول المشاركة ، فإننا نشعر بقلق كبير حول دلالاته الضمنية السلبية المحتملة . ولعل هذا الاقتراح الجماعي "بقبول الجميع أو حرمان الجميع" قد بدا مخرجا سهلا من احتمال حدوث مواجهة سياسية ، وشيئا لا نرغب في رؤيته يتكرر ثانية في هذا المحفل . غير أنه يبقى من المشكوك فيه أن يعمل هذا الاقتراح على مساعدة أعمال المؤتمر واتفاقية الأسلحة الكيميائية في المستقبل . ونعتقد أنه ربما كان من غير اللائق ، ولا من الانصاف أن نضع ، بطريقة ما ، على قدم المساواة مشتركين ذوي سجل متميز من الاسهامات الايجابية ، مع بلدان لها سجل ثابت للغاية في استعمال الأسلحة الكيميائية . ولكن ، إلى جانب مسألة الانصاف ، يجب أن نعي وندرك دلالات ذلك بالنسبة لعملنا . ولقد كان تناول هذا الموضوع حالة فحالة اجراء ثابتا يعطي الأعضاء فرصة استعراض كل طلب والبت فيه على أساس قيمته ، وبذلك كان الاشتراك الفعال والايجابي يلقى الاعتراف والتقدير والترحيب . وكان هذا بدوره يشجع بلدانا أخرى على الاشتراك بنفس الأفكار والتصورات الايجابية وبروح الالتزام . أما الاقتراح الجديد فإنه قد يضع حدا لذلك الاتجاه المفيد ، بل إنه قد يقلبه رأسا على عقب . ونحن نأمل ألا يحدث ذلك ، وقد كان هناك عدد من البيانات التي أكدت على الحاجة إلى مشاركة غير الأعضاء وفي أذهاننا موقف ايجابي .

إنني لا أقترح جعل الالتزام الكامل باتفاقية الأسلحة الكيميائية قبل صياغتها النهائية شرطا أو مطلبا مسبقا للاشتراك . فقد تكون هناك دول لا تزال تنظر في الموضوع . وهذا حق من حقوقها . ولكن ماذا عن أولئك الملتزمين التزاما كاملا في مواقفهم الرسمية وفي ممارساتهم ليس بأهداف الاتفاقية ، بل بعكسها تماما؟ إن تحفظنا فيما يتعلق بطلب اسرائيل ينبع من موقف مبدئي تشاركنا فيه كثير من الدول في منطقتنا وخارجها .

وحول طلب العراق كانت هناك أسباب كثيرة للاعتراض . فهذه دولة لا تزال تتفاخر في مواقفها الرسمية بأنها قد استعملت الأسلحة الكيميائية بشكل واسع كوسيلة حربية لها ما يبررها وهي منهمكة في برنامج لانتاج وتطوير وتكديس الأسلحة الكيميائية لأغراض عدوانية . وليس هناك دليل واحد حتى الآن على أنهم ينوون أن يعكسوا اتجاه قراراتهم وسياساتهم فيما يتعلق بهذه القضية - ليس هناك دليل واحد .

لقد قيل لنا بأنه ينبغي السماح بادخال هذه الدول ، من أجل إزالة أي عذر ممكن لاحتمال رفضها في آخر المطاف أن تنضم إلى الاتفاقية . ولكن هل هناك أي ضمان لذلك؟ إننا إذا بنينا عملنا على أساس إزالة أعذار أولئك الذين لا يريدون سوى اختلاق الاعذار فربما نكون قد أوقعنا أنفسنا في عملية لا تنتهي أبدا . ومع ذلك قررنا ألا نعارض طلبهم لهذا العام بعد أن تلقينا تأكيدات من الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء ، بأن هذه ليست حركة منعزلة ، بل هي جزء من مجموعة أنشطة لضمان عالمية الاتفاقية وللمساعدة على استئصال الأسلحة الكيميائية من العالم ومن منطقتنا . فالرغبة المخلصة لكثير من الدول التي اتصلت بنا في الأسبوع الماضي ، مع الجهود المتفانية للسفير واغنميكرز قد أسهمت هكذا في قرارنا .

وأضيف كملاحظة شخصية أن هذا القرار هو بادرة حسن نية تجاه العراق يمكن من خلال المعاملة بالمثل أن تؤدي إلى تعاون في قضايا وأنشطة ومنظمات دولية أخرى ، فضلا عن الاسهام في السلم والأمن في منطقتنا .

ولا يسعني في الختام إلا أن أكرر التأكيد ، كما أكد الرئيس ، على أن هذا القرار مقصور على السنة الحالية ، والمسألة عرضة للمراجعة وإعادة التقييم في العام القادم ، ضمن المبادئ التوجيهية التي وضعها الرئيس .

الرئيس: أشكر السفير ناصري ، ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه ، وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن أحدا يرغب بذلك . ولذا فإنني أنوي الآن أن أرفع هذه الجلسة العامة .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس في ١٥ شباط/فبراير ، في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة ، الساعة ١٢/١٠ بعد الظهر